م.ت.ف. لوحدتها، وأن هذه الجبهة لا تشكل بديلاً لـ م.ت.ف.»[٤٤].

غير أن تشكيل «الانقاذ» جاء على حساب متانة وقوة التحلف الديمقراطي الذي فقد طرفين أساسيين منه، هما: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية.

إن التباينات السياسية بين الفصائل الأربعة المشاركة في جبهة الانقاذ أملت، بدورها، صيغة الاعلان البرنامجي التنظيمي والسياسي. فقد ترك هذا البرنامج الأبواب مفتوحة أمام العمل المنفرد لكل فصيل من فصائل هذه الجبهة، وأستند إلى نصوص يمكن تفسيرها على أكثر من صعيد؛ إذ نص البند الرابع من المبادئ التنظيمية الأساسية على ان «يكون للجبهة قيادة وطنية تأخذ قراراتها على قاعدة الاجماع. وفي حال عدم توفره، يحق للطرف المعترض التعبير عن موقفه بشكل مستقل». كما حدد البرنامج تعريفاً لجبهة الانقاذ، على أنها «أطار مؤقت يعمل على إستعادة م.ت.ف. لخطها الوطني المعادي للامبريالية والصهيونية والمشاريع الرجعيـة والحلول الاستسـلامية وإسقاط نهج الانحراف ورموزه». وأكد البند الأول من المبـادئ التنظيمية الأساسية لجبهة الانقاذ «التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وبرنامجها الوطني السياسي، والتنظيمي، وعلى قاعدة الالتزام بالميثاق الوطني وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته الشرعية»[٤٥].

هذا، وقد جاءت الدعوة السورية إلى تأسيس جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، وتسمية خالد الفاهوم رئيساً لها عبر خطاب ألقاه الرئيس حافظ الاسد في إفتتاح المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي عقد في ٥ ـ ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥. وبعد ذلك بيوم واحد (١٩٨٥/١/٦)، إجتمع الاسد مع د. جورج حبش، على هامش أعمال المـؤتمر. اجتماعاً مطولاً، تقدم الاسد خلاله باقتراح لتشكيل جبهة إنقاذ عريضة، وجبهة خلاص وطني فلسـطينيـة، تضم التحـالف الديمقـراطي والتحالف الوطني والشخصيات الفلسطينية المستقلة. ودعا الاسد حبش الى ضرورة دعوة هذه الاطراف إلى مؤتمر عام. وقد أعـرب حبش للاسد عن تقديره لهذه الدعوة، مؤكداً أن الجبهة الشعبية لا تعترف بدورة المجلس الوطني الأخـيرة (السـابعـة عشرة) في عمان وما تمخض عنها من نتائج سياسية وتنـظيمية، إلا انها، في الوقت ذاته، ترفض السياسات والتكتيكات التي تؤدي إلى تشكيل م.ت.ف. بديلة، أو موازية لـ م.ت.ف.»[٤٦].

بيد ان ذلك لم يعف الجبهة الشعبية من المشاركة في جبهة الانقاذ التي اسهم تأسيسها في إضعاف القوة المعنوية لاتفاقات عدن ـ الجزائر، مما الحق ضرراً واضحاً بالوضع داخل الاطار الفلسطيني. وكان السبب الكامن وراء هذه التشكيلات هو عجز هذه الاتجاهات عن تحقيق هدفها في الاستيلاء على القيادة بوسائل العنف الدموي، مما ادى بها الى السعي إلى اعلان قيادة جديدة للعمل الوطني الفلسطيني من خارج الاطر الشرعية لـ م.ت.ف. وتحت شعارات التمييز بين «الشرعية الثورية» و«الشرعية الشكلية»[٤٧].

وكمحصلة طبيعية لم تتمكن جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية من تأسيس هيئة قيادة موحـدة، وبـالتـالي لم تحقق أيـاً من الشعـارات السياسية والتنظيمية التي اعلنتها عند التأسيس، بل ان الحرب ضد المخيمات في بيروت أجهضت كل آمال مؤسسيها في أن يعلبوا دوراً بديلاً لـ م.ت.ف.

لقـد دلت تجـربة جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية على أن الوضع الفلسطيني ليس